

# "فريدوم هاوس": 18% مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية في مصر



الخميس 18 أغسطس 2022 07:34 م

منحت مؤسسة "فريدوم هاوس" الدولية درجة 18 من 100 لأوضاع الحقوق السياسية في مصر بدرجة (6/40) أما الحريات المدنية فمئنتها (12/60) لتصبح النتيجة (18/100)، في طريقة جديدة للحساب الحقوقي لأوضاع الحرية العالمية على نطاق مرجح [ ] وخلصت أن هذه النتيجة جاء بناء على حكم عبدالفتاح السيسي، الذي تولى السلطة لأول مرة في انقلاب عام 2013 ، بطريقة استبدادية متزايدة [ ]

واضاف تقرير المؤسسة أن المعارضة السياسية ذات التأثير غير موجودة فعليًا ، لأن تعبيرات المعارضة يمكن أن تتسبب قي المقاضاة الجنائية والسجن [ ] وأردفت أن الحريات المدنية ، بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التجمع ، مقيدة بإحكام [ ] وتخرط قوات الأمن في انتهاكات حقوق الإنسان والقتل خارج نطاق القضاء مع الإفلات من العقاب [ ] مع التمييز ضد المرأة ، ومجموعات أخرى ، مشاكل خطيرة ، إلى جوار ارتفاع معدل العنف المنزلي [ ]

## أ- الحقوق السياسية

ورصد التقرير التطورات الحقوقية خلال عام 2021، وعن "الحقوق السياسية" قالت إنه "لم يتم انتخاب عبد الفاتح السيسي ، الذي تولى السلطة لأول مرة في انقلاب عام 2013 أثناء عمله كوزير للدفاع في مصر وقائد القوات المسلحة ، من خلال مسابقات غير عادلة غير تنافسية [ ] أما في انتخابات 2018 ، حصل السيسي على 97 % من الأصوات بعد الضغط على جميع مرشحي المعارضة للانسحاب، تاركًا فقط موسى موسى موسى، رئيس حزب الغد الذي قام بحملة للسيسي ، ضمن السباق!! وكان التصويت في عام 2018 منخفضا في نسبة المشاركة ، واستخدم السيسي موارد الدولة ووسائل الإعلام لدعم ترشيحه وتخويف الناخبين وشراء الأصوات".

وربطت بين ما سلف وإضافة "التعديلات الدستورية المعتمدة في عام 2019 التي مدت عامين إلى فترة السيسي الحالية حتى عام 2024، وفي هذه النقطة سيُسمح له بالسعي إلى فترة ست سنوات إضافية [ ]

## لا حرة لا نزيهة

وعن تأسيس البرلمان قال التقرير إنه هيئة ثنائية الأثرياء التي يخدم فيها الأعضاء فترات مدتها خمس سنوات [ ] وأنها جاءت وفق تعديلات 2019 على دستور عام 2014، وأنها "لم تكن انتخابات عام 2020 لكلا هيئات البرلمان حرة ولا عادلة ولم تشوبها الاحتجاز الواسع النطاق وتخويف الأفراد الذين انتقدوا العملية ، وانخفاض نسبة المشاركة ، وادعاءات الاحتيال ، وشراء الأصوات ، والتدخل الشديد من قبل الأجهزة الأمنية [ ] لم يُسمح لمجموعات موثوقة بمراقبة الانتخابات". وأضاف التقرير أنه "بدون أي قوائم منافس ، فازت القائمة الوطنية الموحدة ، التي يرأسها حزب "مستقبل وطن" ، بجميع مقاعد القائمة المائة و 88 مقعدًا فرديًا في مجلس الشيوخ ؛ كما فاز الحزب بجميع مقاعد قائمة الحزب 284 و 31 مقعدًا فرديًا في مجلس النواب [ ] وفاز حزب آخر في خدمة النظام، وهو حزب الشعب الجمهوري ، ب 6 مقاعد فردية في مجلس الشيوخ و 50 مقعدًا فرديًا في مجلس النواب [ ] وشغل المستقلين والأحزاب الصغيرة المقاعد المتبقية في مجلس الشيوخ والمجلس [ ] في أكتوبر 2020 ، عين السيسي 100 من أعضاء نواب في مجلس الشيوخ [ ]

وأشار إلى أنه لم تجر مصر انتخابات المجالس المحلية منذ عام 2008. تم حل آخر المجالس المحلية المنتخبة في عام 2011 ؛ منذ ذلك الحين ، سيطر المسؤولون المعينون من قبل الحكومة ، ويتألف معظمهم من ضباط الشرطة والعسكريين السابقين ، على الحكم والسياسة المحلية [ ]

## هيمنة بالتزوير

وعن القوانين الانتخابية وتنفيذ النزاهة من الهيئات الانتخابية ذات الصلة، قال التقرير إن السيسي يهيمن وجهاز الأمن على عملية صنع السياسة ولا يلعب البرلمان دورًا مهمًا في تشكيل القوانين ومناقشة، ولا القدرة على توفير فحص ذي معنى للسلطة التنفيذية وتنشأ العديد من القوانين في مجلس الوزراء من قبل السيسي، مبينة أن تعديلات 2019 الدستورية عززت سلطة السيسي وزادت من استقلال الجيش الكبير بالفعل عن الإشراف المدني ودورها الدستوري في الحكم المدني، وسمحت التعديلات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بالسيطرة بشكل دائم على تعيين وزير الدفاع، وهو القائد الأعلى أيضًا، وبموجب التعديلات يتأسس البرلمان المصري بشقين مجلس الشيوخ، يتألف من 300 مقعد وليس لديه كفاءات تشريعية مهمة، ويتم انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ (نصف من خلال قوائم الأحزاب المغلقة ونصف من خلال المقاعد الفردية) وثلث يعينه (...) السيسي.. ويتكون مجلس النواب من 568 عضوًا، يتم انتخاب نصفهم من خلال قوائم الحزب المغلقة ونصف من خلال المقاعد الفردية وللسياسي (...) الحق في تعيين 28 عضوًا إضافيًا في مجلس النواب

## فساد رسمي واسع

وعن الضمانات ضد الفساد الرسمي، لفت التقرير إلى أن الفساد واسع الانتشار على جميع مستويات الحكومة، وأن الآليات الرسمية للتحقيق ومعاوقة النشاط الفاسد تظل ضعيفة وغير فعالة وأن هيئة الرقابة الإدارية (ACA)، الهيئة المسؤولة عن معظم مبادرات مكافحة الفساد، تخضع لسيطرة السيسي وتفتقر إلى المصداقية والشفافية والحياد ولا يُسمح لها بمراقبة الأنشطة الاقتصادية للجيش، ويُعتقد أن أداة لـ السيسي للسيطرة على البيروقراطية، وإدارة شبكات الرعاية الرئيسية، وخدمة دعاية النظام

## مستويات الشفافية

وعن عمل الحكومة مع الانفتاح والشفافية، قالت إن إدارة السيسي قدمت القليل من الشفافية فيما يتعلق بالإنفاق والعمليات الحكومية، في حين تحاصر مجموعات المجتمع المدني والصحفيين المستقلين، حيث أن تنعدم فرصهم للتعليق على سياسات الدولة أو التأثير عليها، والجيش ليس شريكًا في كشف ميزانيته ومصالحه التجارية الواسعة، ومن أمثلة ذلك تعميم الحكومة فيما يتعلق بوباء Covid-19 فيما يتعلق بأعداد الحالات والوفيات، كما أن مناهذ تحالفات النظام التي تهيمن على قطاع الإعلام تنشر معلومات خاطئة حول المرض واعتقل العديد من الأطباء بسبب انتقادهم علنًا نقص معدات الحماية الشخصية (PPE) واختبارات فيروس كورونا فيروس

## ب - الحريات المدنية

### حرية التعبير

ولفتت "فريدم هاوس" إلى أن السيسي يهيمن على قطاع الإعلام المصري وأغلق القنوات الأكثر أهمية أو الموجهة نحو المعارضة في أعقاب انقلاب عام 2013. ووسائل الإعلام الخاصة مملوكة لرجال أعمال وأفراد مرتبطين بالخدمات العسكرية والاستخبارات، وأضافت أنه يتم قمع التقارير المستقلة من خلال القوانين التقييدية والتخويف، بينما يواجه الإعلام من الأجانب إعاقة من قبل الدولة، وتسعى أجهزة الاستخبارات إلى تشكيل مواقف المواطنين من خلال تعزيز نظريات المؤامرة والتضليل والكراهية تجاه المعارضة والنقاد من خلال وسائل الإعلام التي يملكونها أو يسيطرون عليها، علاوة على ذلك، تمنع السلطات مواقع الويب الإخبارية وتستهدف الصحفيين المستقلين، مما يحد من وصول المواطنين إلى معلومات موثوقة، في يوليو 2021، تم احتجاز عبد الناصر سلامة، رئيس تحرير أبرز الصحف الحكومية السابقة، بتهمة الإرهاب ونشر أخبار كاذبة بعد كتابة مقال يدعو السيسي إلى الاستقالة

وقال التقرير أن قوانين صدرت في عام 2018 تشكل تهديدات إضافية لحرية الصحافة، ويصف قانون تنظيم وسائل الإعلام أحكام السجن للصحفيين الذين "يخضون على العنف" ويسمحون بالرقابة دون موافقة قضائية، من بين أحكام أخرى، وأوضحت أن قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات لعام 2018 يتيح للسلطات للسلطات حظر أي موقع ويب يعتبر تهديدًا للأمن القومي، وهو شرط عرضي واسع للإساءة، ويتم حظر مواقع الويب الخاصة بالأخبار والمعلومات المستقلة بانتظام، وأردفت أنه في يونيو 2021، وافق (...) السيسي على تعديلات على قانون العقوبات الذي يشدد العقوبات على الصحفيين الذين يغطون جلسات المحاكمة الجنائية دون موافقة مسبقة، في نوفمبر الماضي، شدد السيسي العقوبات التي تتعلق بالإفصاح عن المعلومات السرية للدولة، وزيادة الغرامات المحتملة والسماح بتقنية السجن بين ستة أشهر و 5 سنوات

### الحرية الأكاديمية

وقال التقرير إن الدولة تسيطر على التعليم والمناهج في المدارس العامة وبدرجة أقل في بعض المؤسسات الخاصة في البلاد، ويتمتع أعضاء هيئة التدريس والإدارات ببعض الحكم الذاتي في تشكيل دورات محددة، على الرغم من أن العديد من العلماء للرقابة الذاتية لتجنب أي تدابير عقابية، ويمكن رفض أساتذة الجامعة بسبب النشاط السياسي داخل الحرم الجامعي، والعديد من الأكاديميين البارزين في السجن للتعبير عن وجهات النظر السياسية، وتفرض الحكومة متطلبات صارمة على الأكاديميين للحصول على موافقة من مسؤولي الأمن للسفر إلى الخارج، وكان الكثيرون يخضعون للمحاكمة من قبل محاكم الطوارئ

وأضافت أنه منذ عام 2013، اعتقل طلاب الجامعة، وواجهوا عقوبات تأديبية مثل الطرد والمحاكمات العسكرية والقتل خارج نطاق القضاء لنشاطهم السياسي، وفي يونيو 2021، حكمت على السنطاوي بخمس سنوات

## الرقابة الفردية

وقال التقرير إن الأشخاص الذين يعبرون عن آراء شخصية مخالفة لروايات الدولة المفضلة يخضعون للانتقام، وتعتبر اعتقالات الناشطين حول منشورات وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الأنشطة الشائعة وإرسال رسالة واضحة مفادها أن التعبير عن المعارضة غير مسموح به، مما يساهم في الرقابة الذاتية بين المصريين العاديين

وأوضحت أنه في السنوات الأخيرة ، استهدفت السلطات منشئو المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي ، وأبرزها Tiktok ، ودعت الأذرع الإعلامية والتقريبية والمسؤولين الحكوميين إلى "الوحدة الوطنية" ونشر أن "أعداء الدولة هم وحدهم الذين ينتقدون السلطات". وفي ديسمبر 2021 ، حكمت محكمة الطوارئ في القاهرة الناشطة والمدون محمد إبراهيم ، المعروف أيضًا باسم محمد أوكسيجين ، بالسجن لمدة أربع سنوات، حيث أدين بنشر أخبار كاذبة وتقويض أمن الدولة

ولفتت إلى أن مكاتب أمنية تستخدم معدات وتقنيات لمراقبة منصات الوسائط الاجتماعية وتطبيقات الهاتف المحمول، ويتطلب قانون جرائم مكافحة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات شركات الاتصالات لتخزين بيانات المستخدمين لمدة 180 يومًا ، مما يتيح مراقبة حكومية واسعة النطاق. ويجرم القانون أيضًا على نطاق واسع التعبير عبر الإنترنت "يهدد الأمن القومي". يخضع قانون تنظيم وسائل الإعلام لعام 2018 أي مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي مع أكثر من 5000 متابع لرصد وتنظيم الحكومة

## حرية التجمع

ولفت التقرير أنه وفقا للدستور ، لا ينبغي تقييد حرية التجمع، ومع ذلك ، يمكن لوزارة الداخلية حظر الاحتجاجات أو تأجيلها أو نقلها بموافقة المحكمة. ويمكن أن تخضع التجمعات غير المصرح بها من 10 أشخاص أو أكثر للتشتت القسري يجب على منظمي الاحتجاج إبلاغ الشرطة بخططهم قبل ثلاثة أيام على الأقل أو إلقاء القبض على الخالفين في سجون بها الآلاف من المتظاهرين منذ عام 2013 (عندما تم إدخال هذه القوانين الصارمة) ، وتلقى بعض المتظاهرين السجن أحكامًا على إعدام بسبب هذه الحملة الحكومية على حق التجمع

## حرية المنظمات

وعن حرية للمنظمات غير الحكومية والحقوقية منها بشكل خاص، قالت إنها واجهت إغلاقًا جماعيًا بالإضافة إلى مضايقة في شكل غارات على المكاتب ، واعتقال الأعضاء ، والقضايا القانونية الطويلة ، والقيود المفروضة على السفر حيث يقيد قانون 2019 أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تعتبر تهديد الأمن القومي والأخلاق العامة والنظام العام ويفرض متطلبات الإبلاغ المرهقة وأنظمة المراقبة المتطفلة

وأضافت أنه يتم استهداف المعارضين السياسيين في الخارج بعمليات تجسس ، وتواجه أسرهم في مصر الاضطهاد بشكل متزايد من قبل سلطات الدولة كما حدى في فبراير الماضي مع أسرة محمد سلطان باعتقال أفراد من عائلته بعد أن رفع سلطان دعوى قضائية ضد رئيس وزراء مصري سابق (البلاوي) في يونيو 2020 بسبب اعتقاله وتعذيبه

## النقابات والمنظمات العمالية

وقالت المنظمة أن حكومة السيسي تعترف فقط بالنقابات المرتبطة بالاتحاد النقابي المصري الذي يسيطر عليه الدولة بينما تنص المادة 15 من الدستور على الحق في تنظيم إضرابات سلمية ، وفي الواقع، لا يتم التسامح معهم في الممارسة العملية ، ويحظر القانون الاحتجاجات والتجمعات التي تعرقل العمالة والإنتاج ويتم القبض على العمال المضربين ومحاكمتهم يخضع العمال في الشركات المملوكة للجيش لمحاكمات عسكرية، وفشلت السلطات في حماية العمال المضربين في يوليو وأغسطس 2021 ، ونودج شركة لورد التي طردت العمال وعاقبتهم بشكل غير عادل

## لا قضاء مستقل

ولفت التقرير إلى أن السلطة التنفيذية تمارس تأثيرًا على المحاكم ، التي تحمي عادة مصالح الأجهزة الحكومية والعسكرية والأمنية وغالبًا ما تتجاهل الإجراءات القانونية الواجبة وغيرها من الضمانات الأساسية في قضايا ضد خصوم الحكومة السياسية وجميع أشكال التعبير المستقل

وعززت التعديلات الدستورية لعام 2019 السلطات الإشرافية للسياسي على القضاء وقوضت استقلاله حيث اتاحت للسياسي تعيين رؤساء الهيئات القضائية والسلطات ، ويختار من بين العديد من المرشحين ترشيحهم من قبل مجالس الحكم الخاصة بهم، ويشغل السياسي أيضًا منصب رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية والسلطات ، والذي يسيطر على التعيينات والمسائل التأديبية للقضاء يتم اختيار رئيس المحكمة الدستورية العليا من قبل السياسي من بين أكبر أعضائها

## تسييس القضاء

وعن سيادة الإجراءات الواجبة في المسائل المدنية والجنائية، قال التقرير إن السلطات ومنذ 2013 ، تنتهك بشدة حقوق الإجراءات القانونية والمعايير القانونية التي أوضحت استخدام نظام التقاضي لأغراض سياسية

وأبانت أنه على الرغم من أن الدستور يحد من المحاكمات العسكرية للمدنيين ، إلا أن المرسوم الرئاسي لعام 2014 وضع جميع "المرافق العامة والحيوية" في ظل الولاية القضائية العسكرية ، مما أدى إلى إحالة الآلاف من المدعى عليهم المدنيين إلى المحاكم العسكرية وفي أكتوبر 2021 ، أوقف السياسي حالة الطوارئ التي تم فرضها في عام 2017. ومع ذلك فإن القرار لا يمنع إحالة القضايا إلى محاكم الطوارئ، كما أنها لا تبطل التشريعات القمعية التي تم دمجها في القانون الجنائي

وتحت هذا البند ضمت مختلف موجات العنف الرسمي كوحشية الشرطة وإفلاتها عند الانتهاكات، واستمرت القوات الأمنية في استخدام القوة غير الشرعية دون عقاب منذ الثورة على مبارك] وتوفر قوانين مكافحة الإرهاب تعريفاً غامضاً للإرهاب ومنح موظفي إنفاذ القانون سلطات وحصانة في التنفيذ] وأضاف التقرير أن السجون كانت غير مجهزة بشكل كبير خلال جائحة Covid-19 لعلاج المرض أو منع انتشاره] ويخضع السجناء للإيذاء البدني ، والاكتظاظ ، والظروف غير الصحية ، وإنكار الرعاية الطبية]

وقال إنه زاد استخدام عقوبة الإعدام بشكل كبير منذ تولي السيسي السلطة ، رغم الانتهاكات والإجراءات القانونية والملاحقات القضائية المسيئة]

ويستمر الصراع بين قوات الأمن وأتباع الجماعة المسلحة للدولة الإسلامية (ولاية سيناء) في منطقة شمال سيناء] أسفرت كل من الهجمات الإرهابية والعمليات العسكرية عن خسائر مدنية] لسنوات ، نفذت قوات الأمن المصرية عمليات إعدام خارجية ، مدعياً أن الضحايا قد قتلوا في إطلاق النار] وفي لفتة متعلقة قال التقرير إن الدستور يضمن حرية الحركة ، وحرية السفر الداخليين ولكن يتم تقييد الوصول بإحكام إلى شمال سيناء، ويخضع سكان سيناء لحظر التجول ونقاط التفتيش وعقبات أخرى أمام السفر، ويمكن للأفراد الذين يسعون إلى تغيير مكان عملهم أو التعليم مواجهة الحواجز البيروقراطية والتدقيق من مسؤولي الأمن]

### استحوذات الجيش

وعن الحق في امتلاك الممتلكات وإنشاء أعمال خاصة دون تدخل لا مبرر له من الجهات الفاعلة في الدولة، قال التقرير إن السيسي نسج للجيش في العديد من جوانب اقتصاد مصر] "إنه يدير الشركات ، وينتج البضائع ، ويدير المشروعات الضخمة والبنية التحتية التي تستفيد من إعفاءات الضرائب والجمارك ، والعمالة الحرة (الجنود المجندين) ، ونقص الرقابة على الميزانية العامة ، وتخصيص الأراضي من خلال المراسيم الرئاسية" وبالتالي فإن "فرص الشركات الخاصة محدودة". وعن نموذج الحصار الاقتصادي لفتت المنظمة إلى حالة رجل الأعمال صفوان ثابت رئيس "جهينة" أكبر منتج للألبان في مصر والمحتجز ونجله 40- عاما- في ظروف لاإنسانية ؛ واتهمتا بتمويل الإرهاب بعد أن رفضوا سيطرة الجيش على أصول شركة "جهينة".

وأضاف فذ هذا الاطار تآثر حقوق الملكية في سيناء وغيرها من المناطق الحدودية بأنشطة قوات الأمن] وأشارت إلى أنه في نوفمبر 2021 ، وافق السيسي على التعديلات القانونية التي أعطت الجيش المصري سلطة تأمين المرافق الحيوية (بما في ذلك محطات الغاز وخطوط الغاز وحقول النفط والسكك الحديدية وشبكات الطرق والجسور وغيرها من المرافق والممتلكات العامة). وفقاً للتعديلات ، تخضع الجرائم ضد المرافق والممتلكات العامة والمواد الحيوية لسلطة القضاء العسكري]

<https://freedomhouse.org/country/egypt/freedom-world/2022>